البـــرلـــمـــان

مجلس المستشارين

فريق التحالف الاشتراكي

الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسة العمومية

(الفصل 101 من الدستور)
(الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي)

مداخلة فريق التحالف الاشتراكي

الخميس
23 يوليوز 2015

1

"الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"

الحكامة الترابية
ومتطلبات التنمية الجهوية

تفعيلا لمقتضيات الفقرة الثانية من الدستور، التي تنص على تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، اختار مجلس المستشارين موضوع الحكامة الترابية لتسليط الضوء على كل ما له صلة بالحكامة ومتطلبات التنمية الجهوية ، نظرا لراهنيته بالنسبة لبلدنا ولارتباطه الوثيق بتركيبة واختصاصات مجلس المستشارين.

ويسعدني اليوم – باسم فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين – أن أبدي رأينا كفريق برلماني في الموضوع.

تعد الحكامة الجيدة التدبير الأمثل والأنجع لشؤون الدولة والجماعات المحلية في أفق توفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الجهوية.

ويحق لنا بمناسبة انعقاد هاته الجلسة السنوية أن نتساءل حول كيفية تدبير الحكومة الحالية للسياسات الترابية في أفق تحقيق التنمية الجهوية؟

لقد تطورت الجهوية تدريجيا من جهوية وظيفية، اقتصادية ذات طابع استشاري، إلى لا مركزية جهوية تشاركية. وتتوخى من خلال الجهوية الموسعة أو المتقدمة الارتقاء إلى مستوى تمتيع

الجهات بصلاحيات أوسع وإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي بشكل ينسجم مع الخصوصيات السوسيو اقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية.

إن تعزيز الحكامة الترابية الجيدة مرتبط أساسا برفع الحيف في علاقة الإدارة المركزية للدولة بالجهات والأقاليم والجماعات بشكل يراعي التعددية القطبية والعدالة المجالية لكل مستويات التنظيم والتوزيع الترابي.

هذا الظلم الذي يتجلى في:

1) انعدام العدالة الترابية بالشكل الذي يضمن تكافئ الفرص والتجاوب والتنافس بين الأقاليم والجهات وتحقيق التكامل واعتماد الاختيارات المتناسقة التي توازن بذكاء وحكمة بين ما هو محلي وجهوي ووطني في خيارات الإدارة . إذ أن الشائع حاليا - بشهادة العديد من الملاحظين- أن هناك عناية قصوى بمدن معينة على حساب إهمال مدن وجهات أخرى، واهتمام كبير بمناطق على حساب أخرى إلى درجة الميز بينها، دون الأخذ بعين الاعتبار مؤهلات كل منطقة ، وما تساهم به في البناء الوطني. مما يعمق التفاوتات الناجمة عن تركيز الثروات، وعن النمو غير المتكافيء لمجالاتها الترابية، وعن الفوارق الجغرافية والديمغرافية بين الجهات والأقاليم

والجماعات. ولسنا بحاجة هنا إلى إعطاء الأمثلة المعاشة يوميا.

2) عدم توفر الإدارة في غالب الأحيان على الخبرة اللآزمة وانتشار ظاهرة قلة الكفاءات أو ضعفها في التدبير الإدارات العمومية على الشكل الذي يتجاوب مع طموحات الإدارة في خدمة المواطن. هذا الضعف الذي شمل كل المستويات المركزية منها والفرعية. وهو ما يفسر جزءا كبيرا من البطء والتعقيد وأحيانا اللآمسؤولية. ويعرقل بشكل واضح أداء الإدارة كأداة لتفعيل السياسات العمومية.

3) انتشار ظاهرة الفساد واستفحالها لتشمل كل قطاعات الإدارة. والمؤسسات العمومية عاجزة - رغم كل المجهودات التي بذلت إلى الآن - في الحد منها. مما يقوض ويعرقل كل المبادرات التي تساهم في التنمية. وقد يفوت علينا فرصة جعل الورش الجهوي مدخلا حقيقيا للتنمية و فرصة لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام و الشأن المحلي وورشا لإنتاج نخب محلية مؤهلة وقوية قادرة على لعب دورها الطلائعي لتحقيق التنمية المحلية.

ونحن فعلا بحاجة إلى وضع نظام للحكامة الترابية الفاعلة والجيدة في ظل تنزيل أحكام الدستور، وبالخصوص الجانب

المتعلق ببناء نظام لا مركزي يعتمد في التدبير والقرار- في علاقة الإدارة بالجماعات الترابية- على مبدإ اللاتمركز.

هذه الحكامة التي ترتبط أساسا بتحقيق الأهداف الأربعة التالية:

1. توفير المناخ والأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة وتحقيق المشاريع التنموية على الصعيد الجهوي، والتي تتوخى إشباع الحاجيات الحيوية والملحة للساكنة، بالقدر الكافي وبالسرعة اللازمة وبالجودة المطلوبة.

2. تأهيل وعصرنة الإدارات الترابية والقطاعية باعتبارها الشريك الأقرب والضروري في العملية التنموية،

3. تنشيط المسلسل التشاوري والتشاركي مع السكان ومع الجمعيات الأهلية في أفق التوافق حول أولويات العملية التنموية،

4. إدماج العنصر البيئي والإيكولوجي ضمن المعادلة التنموية، لتحقيق الاستدامة في عناصر التنمية الجهوية.

فإلى أي حد اهتدت الحكومة في سياستها العامة إلى تعزيز هذه العناصر الأربعة؟

1- توفير الأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الحكيمة

إن توفير الأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة تتطلب تحديد مجال التدخل الجهوي بدقة، وتحديد الصلاحيات المنقولة مع تبيان كيفية نقل الاعتمادات الموازية لها وتدرجها. كما يتعين إعطاء الجهوية مستوى ترابي أسمى من الجماعات المحلية الأخرى لتقوية المسار الديمقراطي في بعده الجهوي.

هذا بجانب إحداث إطار جهوي يستوعب الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والمدنية كقوة اقتراحية واستشارية.

إن التفكير في تخويل المؤسسة الجهوية حق التشريع في مجالات اختصاصاتها في حدود لا تتعارض والتشريعات الوطنية، لمن شانه أن يقوي مساهمة المستوى الجهوي في البناء الوطني .

كما أن الجهوية في بعدهاالسياسي والثقافي المتمثل في تأهيل وتأطير النخب السياسية الكفؤة والمكونة سياسيا تساهم في تكريس مناخ سياسي مبني على أساس الثقة بين الأطراف المتعاقدة سياسيا في تمثيل السكان وإشراكهم في اتخاذ القرارات السياسية عن طريق مجالس جهوية منتخبة عن طريق الاقتراع المباشر

إن تأهيل وإشراك النخب المثقفة والفاعلين الجمعويين يساهم بشكل كبير في تدعيم مبادئ الحكامة السياسية الجيدة وفي توفير الظروف المثلى لاتخاذ القرارات الصائبة على الصعيد الجهوي . الشيء الذي يصب في اتجاه دمقرطة الحياة السياسية بالمغرب ويواكب مطلب الحكامة المرتكز أساسا على إرساء مبادئ المحاسبة كالمراقبة والمسؤولية والشفافية.

2ـ تأهيل وعصرنة الإدارات الترابية :

إن تفعيل اختصاصات المجلس الجهوي يتم بتوفير الوسائل البشرية المؤهلة والضرورية لذلك ، وتقويتها بالإمكانيات المادية الداعمة لذلك.

بحكم أن تفعيل النظام القانوني للتمويل الجهوي يقتضي توفر الجهة على استقلال مالي وإداري طبقا للفصل الأول من قانون 2 أبريل 1997، لأن عدم توفر رئيس مجلس الجهة عن صفة الآمر بالصرف والمخولة إلى والي الجهة تطرح العديد من العراقيل وتبطء الإجراءات، كما أن تقوية المؤسسة الجهوية المنتخبة ديمقراطيا وبالاقتراع المباشر يساهم في تقريب المؤسسة الجهوية من المواطنين.

وفي هذا الإطار، يتعين وضع إطار جهوي تنفيذي وتمكينه من الوسائل البشرية واللوجيستيكية المساعدة لتنفيذ البرامج الجهوية.

إن تحديث وتطوير الإدارة الجهوية، يقتضي إقامة نظام فعال لإدارة لا ممركزة يجسد قطيعة حقيقية مع نظام المركزية مع اعتماد مقاربة ترابية تقوم على أساس نقل صلاحيات مركزية للمصالح الخارجية وانتظامها في أقطاب جهوية قوية.

إن الجهوية الموسعة في بعدها الإداري والتدبيري المتمثل في تخويل الجهات والجماعات الترابية صلاحيات واسعة، تساهم كذلك في

تسهيل وتبسيط بعض المساطر الإدارية المعقدة وتيسير إنجاز مشاريع تنموية على صعيد الجهة من خلال تقريب الإدارة من المواطنين.

كما أن الجهوية الموسعة في بعدها الأمني، المرتبط بتخويل الجهات صلاحيات أوسع في الميدان الأمني تساهم في إرساء دعائم الحكامة الأمنية، من خلال التركيز على استباقية الأحداث والتوقع والوقاية والتدخل من أجل محاربة الإرهاب والحد من تفشي الجريمة والمساهمة في حفظ الأمن العام وطنيا، وأن تحديث وتطوير الإدارة الجهوية سيساهم لا محالة في تقوية البعد الأمني وتوفير الاستقرار للمواطنين، بهياكل إدارية وتنظيمية مرنة وأكثر قربا من الساكنة وأكثر مراعاة للخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل جهة.

3ـ اعتماد التشاور والتشارك كقاعدة للبناء الجهوي المتين:

لا يمكن الحديث عن حكامة جيدة دون تنسيق جهود هيئات المجتمع المدني التي تعتبر شريكا ووسيطا في العملية التنموية، بحكم قرب تلكم الهيئات من هموم وحاجيات كل جهة عن طريق اقتراح حلول واقعية لعدة قضايا محلية كالصحة والسكن والأمن والتربية والتكوين والتأهيل.

إن الجهوية الموسعة المرتكزة على مبدإ تشاركي شفاف ومسؤول تساهم بشكل كبير في ترشيد نفقات الدولة وتحسين تسيير

وتدبير المرافق العمومية باعتماد مبدأ التسيير المرتكز على النتائج والفعالية والنجاعة.

كما أن الجهوية المتقدمة في بعدها الثقافي المرتكز على الخصوصيات الجهوية في إطار من التكامل تساهم في الحفاظ على الموروث الثقافي للجهة وتعزز الهوية الوطنية وتسمح بوضع إطار تضامني وتآزري بين الجهات.

إن إشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي الجهوي عن طريق خلق فروع جهوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتولى دراسة المشاريع الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية للساكنة سيساهم لا محالة في إرساء حكامة اقتصادية تشاركية.

كما أن الحكامة الجيدة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستلزم احترام دولة الحق والقانون في إطار الدولة القوية المتماسكة بجهاتها المتضامنة، مع احترام الحريات العامة و المساواة بين المواطنين أمام القضاء المستقل والنزيه، بجانب ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وعدم الإقصاء جهويا في ظل وحدة التراب والثوابت الوخنية.

4- التنمية المستدامة كشرط لإنجاح الجهوية:

إن أي سياسة تتوخى النهوض بالجهوية التنموية في تقاطعها مع مبادئ الحكامة الجيدة تقتضي تحسين مستوى عيش السكان

مع الحفاظ على مستقبل الأجيال المتعاقبة عن طريق تنمية مستدامة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات البيئية ...

وتعتبر الجهة من الناحية المجالية الإطار الأمثل لتحقيق التوازن بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي، بشكل يراعي الديمومة والاستدامة.

ويعتبر تفعيل مفهوم التدبير المستدام الذي يتوخى بالأساس التركيز على ثلاث مكونات: العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مدخلا أساسيا لجيل جديد من المطالب الحقوقية والسياسية والبيئية.

خاتمة:

تعتبر آلية التعاقد التي تنبني على توافقات بين جميع الشركاء، لتوظيف الإمكانيات المتاحة بشكل أمثل، ولتحديد الأولويات المشتركة، أداة تفرض نفسها بإلحاح ، وتمثل وسيلة لتوسيع هامش الديمقراطية المحلية والجهوية في أفق البناء الوطني المتين والمتماسك.

ولتوظيف الإمكانيات و تحديد الأولويات المشتركة بشكل أمثل، يتعين وضع وتنفيذ سياسة ترابية حكيمة تمر أساسا عبر آلية التخطيط في بعديها المجالي والتنموي، بجانب آلية تحقيق

التوقعات وتوطين التوجهات من خلال تفعيل مبدأي التضامن المجالي والاندماج الاجتماعي.

وهذا المسار، يفرض على الدولة اعتماد آليات جديدة للتدخل العمومي، تعتمد الحكامة الترابية الجيدة، وتفعل مبدأ التفريع بشكل جيد، وتؤسس لتنسيق حقيقي بين الوزارات، يحد من التداخل بين الاختصاصات ويقلص من هدر الجهد العمومي، ويعتمد التدبير المندمج للبرامج، والحوار القوي بين الدولة وشركائها الجهويين والمحليين. ويفعل كذلك مقاربة حديثة للتدبير، تتوخى الربط بين الإمكانيات المتاحة والنتائج وتربط المسؤولية بالمحاسبة.